مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (٧)

التوظيف السياسي للدين واثره على التوجهات العقائدية لتركيا في عهد حزب العدالة والتنمية

THE POLITICIZATION OF RELIGION AND ITS IMPACT ON THE IDEOLOGICAL TRENDS OF TURKEY IN THE ERA OF JUSTICE AND DEVELOPMENT PARTY.

م.د. احمد محمد علي جابر العوادي
رئيس قسم السياسات العامة
مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

مقدمة

لذلك أصبحت العلاقة بين الدين والدولة من القضايا الجدلية المهمة التي تؤثر على استقرار البلدان، إذ تسعى معظم البلدان الى عكس عقائدها وأيديولوجيتها الفكرية على مستوى الداخلي أم على مستوى العلاقات الدولية، وقد سعت بعض الدول في توظيف العامل الديني في سياستها سواء كانت الداخلية لكسب ود المجتمع او في سياستها الخارجية لتطبيق أيديولوجيتها وتوجهاتها وهذا ما عملته تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية إذ عملت على تطبيق هذه السياسة ضمن اتجاهين داخلي بهدف كسب ود الرأي العام التركي وتطبيق رؤيتها الإسلامية مع دولة قائمة على المبادئ العلمانية من خلال تفسير جديد للعلمانية واعادة احياء بعض القيم الإسلامية الى جانب التوجهات الخارجية من خلال تعزيز الدور التركي في البلدان العربية والإسلامية وإعادة امجاد الخلافة العثمانية من خلال استخدام أدوات القوى الناعمة.

إشكالية الدراسة:

ان تبني حزب العدالة والتنمية في تركيا قيم فكرية ذو توجهات دينية وتوظيفها لتعزيز ادور الحزب في الداخل التركي يؤدي الى تعارض مع المبادئ والقيم العلمانية التي قامت عليها الدولة التركية كذلك في محاولة لتعزيز دورها الإقليمي لاسيما الدول الإسلامية بعدها قائدة للعالم الاسلامي السني والمبررات التاريخية التي تعد هذه المناطق امتداد تأريخي لها أستناداً الى

فرضية الدراسة:

تقوم فرضية البحث من ان حزب العدالة والتنمية يسعى من خلال توظيف البعد الديني في تعزيز شعبيته داخل المجتمع التركي ذو الغالبية المسلمة من جهه وفي خارج تركيا وتعزيز الزعامة الإسلامية لها استناداً الى الخلفية التاريخية التي يتمتع بها.

منهجية الدراسة:

تناول البحث عدة مناهج كالمنهج التاريخي ولمنهج المقارن والمنهج التحليلي .

هيكلية الدراسة:

نتناول في هذه الدراسة مبحثين يتناول المبحث الأول مفهوم الدين والعلمانية ومؤشرات توظيفها في السياسة التركية ١٩٢٣-٢٠٠٢ ينقسم الى مطلبين يتناول المطلب الأول مفهوم الدين والعلمانية في السياسة التركية ١٩٢٣-٢٠٠٢ أما المطلب الثاني فنتناول فيه مؤشرات القيم العلمانية في السياسة التركية ١٩٢٣-٢٠٠٢،

أما المبحث الثاني فنتناول العلاقة الدين والدولة ومؤشرات توظيفها في السياسة التركية بعد العام ٢٠٠٢ وينقسم هذا المبحث الى مطلبين يتناول الأول العلاقة الدين والدولة و توظيفها في السياسة التركية بعد العام ٢٠٠٢ فيما يتناول المطلب الثاني مؤشرات التوظيف الديني في عهد حزب العدالة والتنمية، أما المبحث الثالث فنتناول فيه تحديات السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية.

المبحث الأول
مفهوم الدين والعلمانية ومؤشرات توظيفها في السياسة التركية ١٩٢٣-٢٠٠٢

شهدت التحولات التي يشهدها العالم لاسيما فمع بداية القرن العشرين تحولات مهمة في طبيعة المجتمعات وتفككها الى أيديولوجيات دينية وقومية ومذهبية ولغوية دعم دور الدين في العلاقات الدولية والذي عد ركناً مهما في السياسة الخارجية وتأسيس بعض الدول على أسس دينية كـ السعودية وإسرائيل وباكستان) أو صعود أحزاب الى السلطة تتبنى وتعمل على تطبيق هذا الجانب كما هو الحال في تركيا التي تبنت عند تأسيسها القيم العلمانية ومحاربة أي توجهات دينية الي نتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم الدين والعلمانية في السياسة التركية ١٩٢٣-٢٠٠٢

أن الأنموذج الذي تأسس عليه النظام في تركيا يعد فريداً من نوعه في بيان العلاقة بين الاسلام والدولة، فبالرغم من أن الايديولوجيا العثمانية الإسلامية متجذره في المجتمع التركي لكن النخبة السياسية الحاكمة بعد العام ١٩٢٣عملت على وضع خطوات للتحديث تقوم على أيديولوجية علمانية تختلف وتتعارض مع القيم السائدة في المجتمع التركي من أجل أن تتحول تركياً أنموذج غربياً يشابه البلدان الغربية، لذلك أصبحت أحدى اهم أولوياتها تطبيق وتعزيز العلمانية داخل المجتمع التركي على حساب بناء نظام ديمقراطي وأنشاء نظام الحزب واحد بدل تعدد الاحزاب وبهذا أختلف هذا النظام عن الأنظمة التي تحكم الغرب، لكن مشروع التحديث والإجراءات العلمانية بدأت تتعارض مع القيم الإسلامية من خلال قيام الدولة بخصخصة الدين وإعادة قولبته من حيث الشكل والانتماء.(١)

لكن أنموذج النظام العلماني في تركيا يختلف عن العلمانية في الغرب فبالرغم من تماثلهم بمبدأ فصل الدين عن الدولة لكنها من ناحية أخرى إذ جعلت منها مبادئ معادية للدين ومحاولة أزاله الموروث الديني والثقافي الإسلامي للبلاد وأن كان باستعمال القوة، على عكس الرؤية الغربية التي تبتعد عن عنصر الإرغام، مما جعل المجتمع يدخل في صراع عقائدي بين العلمانية والإسلام.(٢)

فعمدت تركيا منذ تأسيسها على يد مصطفى كمال أتاتورك في عام ١٩٢٣ الى أتباع سياسة التغريب وطبقتها في مؤسسات الدولة وفي الدستور التركي،

(١) يسيم آرات، الأسلام والديمقراطية الليبرالية في تركيا، النساء الأسلاميات في معترك السياسة، ط١، ترجمة: منى محسن الصاوي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٧.

(٢) خليل أبراهيم الطيار، الصراع بين العلمانية والأسلام في تركيا، ط١، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٤، ص٨.

نتيجة تأثر أتاتورك بالثقافة الغربية ومحاولة التقرب من المعسكر الغربي بعده الطريق لإعادة تركيا قوتها دورها الإقليمي الحيوي الى جانب استعادة ما خسرته في الحقبة العثمانية ولإفادة من الحرب الباردة وعدها خط الصد الأول لمواجه الأفكار الشيوعية.(٣)

فالنخبة العسكرية والسياسية والأقتصادية والذين يتحكمون بالقرار السياسي التركي حسموا خياراتهم باتباع سياسة التوجه نحو الغرب ضمن تحالفات استراتيجية مع طمس تحديد الخصوصية الدينية التي تتميز بها تركيا عبر تأريخها الطويل لكي تستطيع تركيا أن تكون الحليف الاستراتيجية المهم والقوي للولايات المتحدة والفاعل المؤثر في تطبيق هذه السياسات في المنطقة.(٤)

وأوكل ذلك الى الجيش التركي في تطبيق هذه الاستراتيجية لما له من تأثير في السياسة الداخلية والخارجية لما يملكه من شعبية من فئات كبيرة من المجتمع التركي لاسيما الطبقات المتوسطة والدنيا ذي الدخول المحدودة والتي أنضم أبناء هذه الطبقات الى الجيش على عكس أبناء الطبقات العليا الغنية وملاك الاراضي الذين يعزفون على الدخول وبهذا بدأ الجيش في تركيا يعبر عن قوى اجتماعية مهمة في المجتمع التركي، لكن سياسات المتبعة في ترسيخ العلمانية كانت لها ردود أفعال كبيرة تكللت بفوز الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس في ١٤مايس ١٩٥٠ الجيش قام بانقلاب في ٢٧مايس١٩٦٠ بحجة تهديد مبادئ العلمانية وكانت بداية لسلسلة انقلابات قادها الجيش بوجه أي محاولة لتهديد للنظام العلماني والقيام بحضر أحزاب تقوم على أساس الفاشية والقومية والدينية التي تتعارض مع المبادئ الأتاتوركية أمثال (حزب السلامة الوطني، حزب الحركة القومي، حزب العمل التركي) في حقبة الثمانينيات طبقاً للرؤية التركية في تلك الحقبة.(٥)

يرى الدكتور أحمد النعيمي «أن الأحزاب السياسية في تركيا تعتمد في الانتخابات بصورة كبيرة على الجماعات الإسلامية حتى الأحزاب التي تعتنق أيديولوجيا علمانية كحزب الشعب الجمهوري الذي أسسه أتاتورك لكن موقفه بدأ يختلف بعد الحرب العالمية الثانية إذ وافق على أنشاء كلية الإلهيات ومعهد العلوم الإسلامية في أنقرة وأعتمد الحزب الديمقراطي في انتخابات آيار ١٩٥٠وكان سبباً في فوزه». لذلك نجد ان الأحزاب في تركيا وصلت الى قناعة بالدور الكبير الذي تتمتع به القيم الإسلامية في المجتمع التركي كذلك الجماعات الإسلامية والثقل الذي له دور في الوصول الى السلطة لذلك بدأت في تبني رؤية جديدة للعلمانية لتتناقض مع القيم الدينية(٦)

(٣) احمد محمد علي ، السياسة الخارجية التركية ودورها في قضايا الشرق الأوسط، مجلة المرصد الدولي، مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد٢٠، نيسان ٢٠١٢، ص٨٧.

(٤) وصال نجيب العزاوي، التحالف التركي – الاسرائيلي والأمن القومي العربي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد٢٠٠٠،٩، ص ٨٦.

(٥) احمد نوري النعيمي، موقف المؤسسة العسكرية من الحركة الأسلامية في تركيا، مجلة دراسات دولية ، سلسلة دراسات أستراتيجية ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد٦٠، ٢٠٠٤، ص ٦.

(٦) المصدر نفسه، ص ٧٧.

الى جانب ردود الأفعال العكسية للإجراءات العلمانية ادت الى تطور الأوضاع في تركيا إذ أستمرت الدروس الدينية تلقى بصورة سرية بعيداً عن مراقبة السلطة لاسيما في الأرياف، كذلك خلقت معارضة قوية بين المواطنين الأتراك الملتزمون بالقيم الدينية لذلك عزز ذلك استمرار ظهور الأحزاب ذي النزعة الإسلامية ووصولهم الى السلطة اكثر من مره.(٧)

لكن المؤسسة العلمانية في تركيا لم تقف متفرجة لأية نشاط يمس القيم العلمانية من خلال قرارات تضع قيود على لأضعاف قواعد الحركة الإسلامية، إذ أتخذ المجلس الأعلى للتعليم في تركيا في العام ١٩٩٨ قراراً يقضي بمنع كل طالبة ترتدي غطاء الرأس بمتابعة دراستها في الجامعات التركية مما أدى الى حرمان أعداد كبيرة من الطالبات الالتحاق بالجامعات وأكمال الدراسة كما حرم من أنهين دراستهن من ستلم شهادة التخرج، الى جانب الأزمة التي أثيرت حول قضية الحجاب لعضو حزب الفضيلة(مروة قاوقجي)ودخولها الى البرلمان التركي في١٢ايار ١٩٩٨والذي أثار ضجة كبيرة من قبل القوى العلمانية وفي مقدمتهم رئيس الحكومة (بولند اجاويد) وعد ذلك تحدي للجمهورية.(٨)

وبالرغم من حضر حزب الرفاه في العام ١٩٩٨ وحضر العديد من أعضائه وفي مقدمتهم رجب طيب اردوغان واخرون وحرمانهم من العمل السياسي لا ان ذلك لم يمنع الاسلاميون من تأسيس أحزاب اخرى والإفادة من تجربة حزب الرفاة، أذ عمل أعضاء الحزب المنحل على تأسيس حزبان اخران هما حزب السعادة الذي اتبع السياسة نفسها التي تبناها حزب الرفاه، اما حزب العدالة والتنمية فكان أكثر برغماتية في التعامل مع القوى العلمانية المناوئة من خلال ارسال رسائل تطمين بان الحزب له رؤية جديدة تختلف عن الاحزاب الاسلامية الأخرى التي شهدتها تركيا بعدة حزباً محافظاً لا ينظر للإسلام كأيديولوجيا في عملة السياسي لاسيما مع ضم كوادر جديدة متنوعه لا يتبنون الايديولوجيا الإسلامية، وبالفعل أستطاع الحزب تحقيق اول نجاحاته من خلال وصول رجب طيب أردوغان لرئاسة بلدية أسطنبول وكانت بداية نجاحه في انتخابات العام ٢٠٠٢ وتشكيلة الحكومة منفرداً والذي يمثل بداية مرحلة جديدة من تسلم الأحزاب ذي النزعه الاسلامية السلطة.(٩)

المطلب الثاني : مؤشرات القيم العلمانية في السياسة التركية

هناك عدة مؤشرات حول توظيف القيم العلمانية بما تناسب المصالح التركية وبهذا يدخل هذا التوظيف في مسارين الأول هو تحقيق الأهداف العقائدية لصناع السياسة التركية على تنوعهم، أما المسار الثاني يدخل ضمن تعزيز مكانة تركيا الإقليمية والدولية ومن أهم هذه المؤشرات:

(٧) خليل أبراهيم الطيار، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.

(٨) محمد نور الدين، حجاب وحراب الكمالية وأزمات الهوية في تركيا، ط، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠١، ص ص ١٧١-١٨٠.

(٩) التعبئة الشعبية للأحزاب السياسية دراسة حالة ثلاث حالات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ص ص ٤-٥، ينظر الموقع على شبكة الانترنيت: **www.bayancenter.org**

١. **فصل الدين عن الدولة:** إذ عملت المؤسسة الحاكمة في تركيا على فصل المؤسسة الدينية عن المؤسسة المجتمعية وبدأت بإلغاء الخلافة كذلك منصب شيخ الإسلام والذي يعد أعلى منصب لشخصية إسلامية في الدولة العثمانية والغاء الوزارة المخصصة للجانب الديني واستبدالها بالإدارة العامة للشؤون الدينية والادارة العامة للأوقاف وغلق المؤسسات الدينية وجميع الاماكن المقدسة وترجمة الآذان من العربية الى اللغة التركية، الى جانب حظر التعليم الديني إستناداً الى قانون وحدة التعليم في العام ١٩٢٦، كما وإدخال تعديلات على دستور ١٩٢٤ في العام ١٩٢٨ مستنداً الى القوانين السويسرية والذي حذف مادة الإسلام من الدستور وعزز المساواة بين الرجل والمرأة وهذا همش الشريعة الاسلامية في اطار التعامل بين الأفراد .(١٠)

٢. **الدور الفاعل للجيش:** فعلى الصعيد الداخلي أخذ الجيش يلعب دوراً محورياً في تركيا يعده يمثل حامياً للمبادئ الست التي وضعها أتاتورك وهي(الجمهورية، الشعبية، العلمانية، الدولتية ، الثورية) وضمان تطبيق هذه المبادئ وعدم الانحراف عنها لذلك نجد أن الجيش يتدخل في حال الانحراف عن هذه المبادئ من خلال تأسيس مجلس الامن الوطني في العام ١٩٨٠ وعزز ذلك في دستور ١٩٨٢ في المادة (١١٨)والذي يتألف من رئيس الجمهورية و رئيس الوزراء وقائد الاركان العامة ووزير الدفاع والداخلية والخارجية وقادة القوات المسلحة، ويعطي هذا المجلس توصية لمجلس الوزراء بالآراء اللازمة أتخاذها في القضايا المتعلقة بالأمن الوطني. وعزز هذا المجلس دور المؤسسة العسكرية في المجالات السياسية والأمنية والاجتماعية من خلال سن عدة قوانين تعطيها الحق في ذلك وعلى مختلف القطاعات كالتعليم والإذاعة والتلفزيون وإدارة الشؤون الدينية وهذا ما أكدة رئيس الأركان السابق ما بين عامي (١٩٩٠-١٩٩٤) الفريق دوغان غوروش على أن المجلس» يحدد سياسة الأمن الوطني إذ إنه إله كل تلك السياسات ودستورها، ولا يمكن التفكير في سلوك يخالف ذلك» .(١١)

والتشديد على عدم تدخل الأحزاب في المؤسسة العسكرية أو انتماء اعضاء المؤسسة لها، فالنظرة السلبية من قبل الضباط الأتراك للسياسيين كونهم يفكرون بمصالحهم الذاتية بدلاً عن المصالح القومية لاسيما مع التهديد التذي يتعرض له النظام من قبل الشيوعيين والأكراد والحركة الدينية وعد الجيش أن هذا التهديد يعد خطراً لأي عملية تحديث تفوده الحكومة لذلك كانت الانقلابات العسكرية(١٩٦٠،

(١٠) يسيم آرات، الأسلام والديمقراطية الليبرالية في تركيا، النساء الأسلاميات في معترك السياسة، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٨٠١٩.

(١١) طارق عبد الجليل، العسكر والدستور في تركيا من القبضة الحديدية الى دستور بلا عسكر، ط٢، دار نهضة مصر، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص ١١٣-١١٥.

١٩٧١، ١٩٨١، ١٩٩٧) هي وسيلة لحماية القيم العلمانية للدولة من التهديد الاسلامي .[١٢]

٣. **تأسيس حزب الشعب الجمهوري:** أسس مصطفى كمال أتاتورك حزب الشعب الجمهوري في ٢٠ تموز ١٩٢٣ لعبر عن أفكاره التي يسعى لتطبيقها ويعزز سلطة بوجه معارضيه وليطبق رؤيته لتركيا من خلال دخول أعضاء الحزب في الجمعية الوطنية والحكومة والمؤسسات المهمة في الدولة وبهذا أندمج الحزب مع مؤسسات الدولة، وكانت أولى الاقتراحات التي طرحها أعضاء الحزب على الجمعية الوطنية هو إلغاء الخلافة الى جانب عدة قوانين تعزز النظام العلماني وعرف العلمانية ورؤيته للدين « إن الحزب يرى أبعاد الأفكار الدينية عن الشؤون الدنيوية وشؤون الدولة والسياسة كعامل رئيسي للنجاح والتقدم الحديث لشعبنا» .[١٣]

٤. **تعزيز النزعة القومية التركية:** بدأ السلطة في تركيا تعزيز القومية التركية وإتباع سياسة التتريك في البلاد، وكان لذلك أثار كبيرة على عدد من القوميات لاسيما الكرد، فمعاهدة لوزان في العام ١٩٢٣ أشارت بصورة واضحه لقضايا الأقليات غير المسلمة في تركيا كاليهودية والأرمنية واليونانية ولم تتطرق الى الأقليات المسلمة كالعلويين والأكراد، الى جانب منع التعليم في المدارس باللغة الكردية وأصدرت السلطات العام ١٩٢٥-١٩٢٦ قرار بفرض غرامة على كل مواطن يتحدث غير اللغة التركية والوصول الى هدف توحيد الهويات الثقافية والقومية لجميع الاتراك ضمن الهوية التركية واحدة، مما ادى الى عدة ثورات قادها زعماء قبائل اكراد لعب البعد الديني الى جانب القومي دوراً فيها نتيجة السياسات المتبعة، و جوبهت تلك الثورات بالقوة، لكن هذه المعارضة أخذت اكثر تنظيماً عند تأسيس حزب العمال الكردستاني في العام ١٩٧٨ بقيادة عبد الله اوجلان .[١٤]

٥. **تقييد الحضور الديني في الحياة السياسية في تركيا:** إذ قيد نظام الحكم العلماني الحاكم في تركيا للتيارات والتوجهات الدينية في الحياة الاجتماعية والسياسية في تركيا إذ تم أغلاق التكايا والزوايا والطرق الدينية والتي كان لها دور كبير في حرب التحرير، ووضع وسائل ضبط لما تبقى من هذا التيار بما لا يشكل خطر على النظام القائم والمبادئ العلمانية للدولة لتستطيع تطويع النشاط الديني لخدمة اهداف النظام لاسيما في معادات الافكار الشيوعية.[١٥]

(١٢) احمد نوري النعيمي، موقف المؤسسة العسكرية من الحركة الأسلامية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص ٨
(١٣) خليل أبراهيم الطيار ، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٩-٢١.
(١٤) جوردي غورغاس، الحركة الكردية التركية في المنفى، ط١، ترجمة: جورج البطل، دار الفارابي، بيروت، دار اراس للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠١٣، ص ص ١٩-٢٠.
(١٥) مجموعة باحثين، الشرق الاوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي، ط١، ترجمة: عبد الواحد لؤلؤة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٦، ص ٣٦٣.

٦. **اعتراف تركيا بإسرائيل:** بالرغم من عد تركيا من الدول الإسلامية المؤثرة في المنطقة وعدت نفسها زعيمة العالم الإسلامي أبان عهد الخلافة الا أن تركيا ونتيجة التحولات التي شهدتها ونتيجة تبنيها القيم العلمانية التي اتبعتها نجد إنها في مقدمة البلدان الإسلامية التي اعترفت بإسرائيل العام ١٩٤٩وهي دالة واضحة على تبني القيم العلمانية في سياستها الى جانب إذ ترى الدوائر العلمانية التركية واسرائيل أن هناك عدة مشتركات تربطهما إذ أنهما النظامان الديمقراطيان الوحيدان في المنطقة الذي تسيطر علية نظم دكتاتورية.(١٦)الى جانب وجود نسبة غير قليلة من الأتراك اليهود في مناصب مهمة في الدولة التركية في المؤسسات السياسية والاقتصادية الى جانب توليهم مناصب مهمة في حزب الشعب الجمهوري الحاكم في تلك المدة ومحاولة تركيا للحصول على دعم اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة. (١٧)

٧. **أنضمام تركيا لحلف شمال الأطلسي:** بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت تركيا بالتقرب من الولايات المتحدة الأمريكية وأقناعها إن بإمكانها أن تلعب دوراً محورياً في منطقة الشرق الأوسط وأداة مهمة من أدوات الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي، لذلك جاء انضمام تركيا الى حلف شمال الأطلسي في العام ١٩٥٢ من أجل قيادتها المشاريع الغربية في المنطقة لاسيما حلف بغداد، والاهتمام الأمريكي بإقامة قاعدة عسكرية في قاعدة أنجرليك ومحطة لوران البحرية واستطاعت الإفادة منها في حرب الخليج ووضع معدات أمريكية وصلت قيمتها الى (٩٠٨) مليون دولار تستخدمها قوات حلف الناتو كمخزن للطوارئ عند تهديد المصالح الامريكية أو الغربية في المنطقة، وقد استطاعت تركيا الإفادة من هذا الحلف من خلال تحديث بنية الجيش التركي وزيادة قدرته العسكرية وحصولها على مساعدات ضخمة من الولايات المتحدة.(١٨)

(١٦) ستار جبار علاي، الأزمة التركية الإسرائيلية، مجلة المرصد الدولي، مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد٢١٠، شباط ٢٠١٠، ص٨١.

(١٧) احمد محمد علي ، السياسة الخارجية التركية ودورها في قضايا الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧.

(١٨) هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية من قيام دعوة يهود الدونمة ١٦٤٨ الى نهاية القرن العشرين، ط١، ج٢، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٢، ص ص ٣١١-٣١٥

المبحث الثاني
العلاقة الدين والدولة ومؤشرات توظيفها في السياسة التركية بعد العام ٢٠٠٢

شهدت العلاقة بين الدين والدولة التركية ذي المبادئ العلمانية تحولاً لافتاً بعد فوز حزب العدالة والتنمية ذو التوجهات الإسلامية في انتخابات ٢٠٠٢ وتشكيلة الحكومة منفرداً، وهذا شكل تهديداً للقيم العلمانية التي بنيت على أساسها الدولة التركية. لذلك سنتناول في هذا المبحث مفهوم الدين والدولة توظيفها في السياسة التركية بعد العام ٢٠٠٢، أما المطلب الثاني فنتناول فية مؤشرات التوظيف الديني في عهد حزب العدالة والتنمية.

المطلب الأول: العلاقة الدين والدولة و توظيفها في السياسة التركية بعد العام ٢٠٠٢

حاول حزب العدالة والتنمية عند وصولة الى الحكم في العام ٢٠٠٢ ايصال رسالة تصالحية الى القوى العلمانية المتخوفة من وصول القوى الإسلامية الى السلطة أن الحزب يختلف عن القوى الاسلامية التي برزت على الساحة السياسية التركية من خلال كونه يفصل بين الدين والدولة ويلتزم بالمبادئ العلمانية التي وضعها أتاتورك وتأسست على أساسها الدولة التركية ويدعم القيم الديمقراطية الليبرالية، إذ تبنى سياسة ناعمة لتركيا عمن خلال ربط القيم المجتمعية الاسلامية مع قيم الدولة العلمانية كما شدد على ارتفاع المدني على العسكري وبهذه السياسة يحاول احتواء القيم العلمانية من رؤية جديدة الى جانب التقليل من دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.(١٩)

حاولت تركيا في بداية تولي حزب العدالة الحكومة ان تعلب دورا ناجحاً ويستفيد من تجربة الأحزاب الإسلامية السابقة التي لم تحقق النجاح، سواء على الصعيد الداخلي أو الإقليمي والدولي ووضع سياسة نهضوية قصيرة الامد تمتد الى العام ٢٠٢٣ وهي الذكرى المئوية لقيام الجمهورية التركية و يرتفع فيها دخل الفرد الى(٢٥٠٠٠) دولار سنوياً ويصل حجم الصادرات الى (٥٠٠) مليار دولار وتصبح تركيا من الدول العشر الأولى في العالم، اما الخطة البعيدة المدى التي يتطلع لها الحزب تمتد الى العام ٢٠٧١ بمناسبة مرور الف عام على أنبعاث الروح الإسلامية للعنصر التركي في الحضارة الاسلامية من العهد السلجوقي الى يومنا هذا.(٢٠)

فهي تحاول من خلال ما يملكه الحزب من نخبة مؤثره في المجتمع التركي

(١٩) طارق عبد الجليل، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣.
(٢٠) محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا الى التقدم، ط١، مركز نماء للدراسات والبحوث، بيروت، ٢٠١٣، ص ص ١٩-٢٠.

مؤلفة من ملياردیرات إسلاميين وشخصيات إسلامية واكاديمية بارزة ومؤسسات إعلامية وإعلاميين ومركز أبحاث مؤثرة تستطيع أن تحقق اهداف الحزب الى جانب مما يملكه الحزب من شعبية ولاسيما في المناطق الريفية الى جانب المدن يعطيها سهولة في تحقيق أهدافها والتأثير على عقلية الشعب التركي وتحولهم من تبني الديمقراطية العلمانية الى إسلاميين متعصبين.(٢١)

ونتيجة السياسة التي اتبعها حزب العدالة والتنمية والتي غيرت طبيعة الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تركيا وتنامي النزعة الإسلامية ومحاولة أعادة امجاد التراث الإسلامي العثماني الى جانب تنامي تفرد الحزب بالسلطة ادى ذلك الى ردود افعال كبيرة من قبل انصار العلمانية ومن قبل القوى الإسلامية التي بدأت تتقاطع مع هذه السياسة لذلك جرت محاولة انقلابية في ١٥-١٦ تموز ٢٠١٦ من قبل الجيش التركي ومحاولة الإطاحة برجب طيب أردوغان إلا أن فشل الانقلاب أعطى فرصة للأخيرفي توظيف هذا التهديد للتخلص من معارضيه وتطهير مؤسسات الدولة من القوى التي تتعارض مع افكاره سواء من القوى العلمانية أو الإسلاميين لاسيما انصار رجل الدين فتح الله غولن.(٢٢)

وقد مهد ذلك الى القيام بالتعديلات الدستورية في العام ٢٠١٧ والتحول من النظام البرلماني والنظام الرئاسي وزيادة صلاحيات الرئيس من خلال تعيين نواب له والوزراء وكبار الموظفين وإنهاء ازدواجية الرئاسة في السلطة التنفيذية وأعطى ذلك الحزب الحاكم الخروج من ثقل التوافقات التي كانت سائدة في مع القوى السياسية في البرلمان، الى جانب الغاء الحكم في الدستور السابق الذي ينص بقطع الرئيس علاقته مع حزبه، وهذا جعل القوى السياسية التركية والمتخوفين من توجهات الحزب الحاكم وزعيمه في الانفراد بالسلطة وبقاء أردوغان بالحكم الى العام ٢٠٢٩وذلك لسماح التعديلات للرئيس بالبقاء لولايتين وقمع الحريات والمعارضة والقضاء على حياد منصب الرئيس بل والتدخل في عمل القضاء.(٢٣)

إذ استطاع رجب طيب اردوغان أتباع سياسة أستطاع من خلالها استمرار البقاء على شعبيته وشعبية الحزب من خلال تشويه سمعة المعارضة وقمع وسائل الأعلام المعارضة له ومحاولة توظيف مخاوف الشعب التركي لصالح سياسته.(٢٤)

اما على الصعيد الخارجي فقد عملت تركيا على وضع إستراتيجية خارجية تقوم على مراحل وهي: (٢٥)

المرحلة الاولى: سياسة القوى الناعمة والتي تحاول أن تلعبها من خلال لعب

(٢١) سمير سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان، ط١، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص ٤٥.

(٢٢) جنى جبور، تركيا دبلوماسية القوى الناهضة، ط١، ترجمة: جان جبور، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ،قطر، ٢٠١٩، ص ١٩.

(٢٣) مطهر سفاري، الأحزاب السياسية والحالة الديمقراطية في تركيا ٢٠٠٢-٢٠١٨، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول، ٢٠١٨، ص١٢. كذلك ينظر الموقع على شبكة الأنترنيت **fikercenter.com**

(٢٤) التعبئة الشعبية للأحزاب السياسية دراسة حالة ثلاث حالات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، مصدر سبق ذكره، ص ٦، كذلك ينظر الموقع على شبكة الانترنيت: **www.bayancenter.org**

(٢٥) مليحة بنلي ألطون إيشيق، سياسة تركيا الخارجية وأنعكاساتها الأقليمية، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، سلسلة محاضرات الامارات ، العدد١٤٥، ٢٠١١، ص ص ٢١-٢٩.

دور الوسيط في حل الخلافات البينية بين بلدان المنطقة بما يحقق لها أن تكون لاعب مؤثر في المنطقة الى جانب تحسين صورتها لدى بلدان في الشرق الأوسط والغرب كمحاولات التوسط بين سوريا وإسرائيل كذلك دوره في لبنان والمشاركة في بعثة حفظ السلام التي أنشئت بعد حرب لبنان عام ٢٠٠٦، كذلك دورها الكبير في جمع القوى السياسية السنية واقناعها بدخول الانتخابات البرلمانية العراقية عام ٢٠٠٥ وأخذ دور أكثر فعالية في منظمة التعاون الإسلامي، الى جانب دخولها الى المجتمعات العربية عن طريق مراكز الفكر والابحاث و المنظمات غير الحكومية ال جانب وسائل الاعلام المتنوعة والمسلسلات التلفزيونية التي نقلت صورة جدية عن العراق والثقافة التركية بل والتاريخ العثماني التركي بحث اصبحت المجتمعات العربية تنظر الى الأنموذج التركي برؤية جديدة.

المرحلة الثانية: سياسة القوى الخشنة إذ غيرت تركيا سياستها في هذه المرحلة من خلال التلويح واستعمال القوة فتدخلت بشكل مباشر في شمال العراق بحجة ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني. كما دعمت الفصائل السورية المعارضة لنظام بشار الاسد الى جانب دعمها للثورة في ليبيا ضد نظام معمر القذافي كذلك دعم نظام محمد مرسي في مصر، كل ذلك خلق عداء من قبل بعض الدول العربية تجاه هذه السياسات لاسيما من حلفائها كالمملكة العربية السعودية والامارات والبحرين والتي تتخوف من تنظيمات الاخوان التي تدعمها تركيا.

المطلب الثاني: مؤشرات التوظيف الديني في عهد حزب العدالة والتنمية

عمل حزب العدالة والتنمية على توظيف البعد الديني والعقائدي لتحقيق أهدافه واستطاعت هذه السياسة تحقيق نتائج مهمة على الصعيد الداخلي والخارجي وبرزت هذه السياسة من خلال عدة مؤشرات وأهمها:

١. **توظيف التاريخ العثماني:** الملاحظ أن العامل الديني في السياسة التركية الخارجية وتوظيف البعد التاريخي لها في تعزيز علاقاتها مع محيطها العربي والإسلامي، تظهر السياسة الخارجية التركية واضحة من خلال تصريح ابراهيم كالين مستشار رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان ونائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في حزب العدالة والتنمية سابقاً والتي ألقاها في واشنطن في معهد الدراسات التركية التابع لمعهد الشرق الاوسط والتي يبين السياسة التركية الجديدة كما يلي « فتركيا تتصرّف للمرّة الأولى من خلال بسيكولوجيا وفهم وثقة تعكس حقائق مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لا يزال هناك شعوب وبلدان تعيش في عالم الديناميات والتوازنات التي كانت سائدة في مرحلة الحرب الباردة، لكنّ تركيا تنطلق بسرعة كبيرة جداً في القرن الحادي والعشرين، تعمد تركيا إلى تنويع سياستها الخارجية. أي إنها تتحرّك في اتّجاهات

متعدّدة بحسب ما تمليه عليها جغرافيتها وتاريخها. عنوان هذا المؤتمر هو "الجيوسياسية الجديدة وتركيا». يجب إضافة التاريخ إلى الجيوسياسي ,يحدّد هذان العنصران موقع تركيا وخلفيتها التاريخية و نظرة تركيا إلى نفسها، أي فهمها لمكانتها في العالم، وبالتأكيد في منطقتنا".(٢٦)

٢. **تعزيز الزعامة الكاريزمية:** حاول حزب العدالة والتنمية من خلال بناء سياسة ناهضة تقوم على وجود زعيم كارزمي يتمثل بـ (رجب طيب أردوغان) قادر على تجسيد الإرادة السياسية ذي النزعة الإسلامية القوية التي تتميز بها القوة الناهضة لتركيا وبناء (تركيا الجديدة)، لتواجه النزعة الكاريزمية العلمانية التي أسسها مصطفى كمال أتاتورك واضع أسس الدولة العلمانية، فالعلمانيون يرون فية تحدي خطير للدولة التركية ومبادئها أم مؤيدوه بأنه يمثل الطبقة الشعبية المحرومة التي ينحدر منها.(٢٧)

٣. **ترسيخ البناء الفكري والايديولوجي:** حاول حزب العدالة والتنمية ومن اجل تعزيز التواصل مع مختلف فئات المجتمع التركي وتعزيز قيمة الفكرية من اجل تعزيز سلطته وشعبيته ورفده بالطاقات الشبابية التي تعد فئة أكثر قابلية سريعة لتقبل أفكاره والعمل على ايجاد مناخ فكري جديد وتغيير القيم والقناعة السابقة بما يحقق اهداف الحزب بما يحقق الانسجام الداخلي بين كوادره وزيادة شعبيته على المستوى العام لذلك عمل على تأسيس اكاديمية السياسة التي تعد من الاقسام التنظيمية المهمة التي تستطيع تحقيق هذه الأهداف وتعطي الحرية لأفراد العدالة والتنمية والمواطنين غير المنتمين المشاركة في دوراتها في مجال السياسة والاقتصاد والدين واستطاعت الأكاديمية تخريج الاف الأفراد وبهذا يحقق الحزب أهدافه ونشرها داخل المجتمع التركي فالشعبية الكبيرة التي يتمتع بها هي دالة واضحة على نجاح هذه السياسة.(٢٨)

٤. **تقييد نفوذ ودور الجيش في الحياة السياسية:** بالرغم من مهادنة حزب العدالة والتنمية الجيش وعدم الدخول معه في صدامات والإفادة من تجربة الاحزاب الإسلامية السابقة، لاسيما حول عدد من القضايا الحساسة التي لا يجب تناولها حتى يستطيع الحزب أن يعزز سلطته في الدولة، إذ أصدر البرلمان التركي قوانين أستناداً الى المعايير التي يتطلبها الاتحاد الاوربي ومن اهم هذه القوانين بتقليص صلاحيات مجلس الأمن القومي وبهذا يتقلص دور الجيش في الحياة السياسية وهيمنته العسكر على المجلس وتعيين (محمد بوجان) في ٢٠٠٤ كأول شخصية مدنية بمنصب الامين العام بعد أن كان يتطلب ذلك أن يكون عسكرياً وبرتبة

(٢٦) احمد محمد علي ، السياسة الخارجية التركية ودورها في قضايا الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨.
(٢٧) جنى جبور، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥٨-٦٠.
(٢٨) جابر عاشوري، الأكتساب الحزبي لدى العدالة والتنمية التركي دور اكاديمية السياسة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ص ٣ ، ينظر الموقع على شبكة الانترنيت: **www.bayancenter.org**

فريق اول، الى جانب تحويلة الى جهاز استشاري بعد ان كان تقع عليه مهمة تقييم العناصر الوطنية ومتابعة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتركيا، كونه حامي الدستور والمبادئ الأتاتوركية، أضافة الى أجراء تعديل دستوري على المادة(١٣١) الخاصة بإلغاء عضوية الجنرال العسكري في مجلس ادارة المجلس الأعلى للتعليم وتعديل آخر بإلغاء عضوية الجنرال العسكري في اتحاد الإذاعات والتلفزيون، وتعديلات أخرى تتضمن السماح برفع الدعاوي القضائية لاستجواب القادة العسكريين الحاليين والقدامى في قضايا فساد وإلزامهم بالقيام بتصريحات إعلامية فيما يتعلق بالقضايا العسكرية والامنية من دون الشأن المدني، والغاء محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية، وبهذا تقلصت عدة صلاحيات كان يملكها الجيش وتعزز سطوته على الحياة السياسية في تركيا.(٢٩)

٥. **أعادة هيكلة النظام القضائي:** يعد النظام القضائي في تركيا من أهم الاسس الذي يحمي النظام العلماني إذ يعد اهم حصون حماية الإرث الأتاتوركي واستطاع الوقوف بوجه العديد من القضايا ذو التوجهات الدينية التي تهدد القيم العلمانية للنظام وصلت الى حل الاحزاب وفرض القوانين والعقوبات، لذلك عمل أردوغان من خلال خبراء دستوريين بوضع تعديلات دستورية تحد من صلاحية المحكمة الدستورية لاسيما القضايا المتعلقة بحل الأحزاب وزيادة أعداد قضاتها من ١١- ١٧عضوا يأتون من خلال الانتخاب وطرح هذا التعديل على الشعب التركي باستفتاء عام ، واستطاعت هذه الخطوات في رفض المحكمة دعوى أغلاق حزب العدالة والتنمية.(٣٠)

لكن من ناحية أخرى حاول أردوغان الإفادة من المحاولة الانقلابية الفاشلة العام ٢٠١٦ للقضاء على خصومة من خلال حملات الاعتقالات الكبيرة التي طالت اعداد كبيرة ممن يوصفون بالمشاركة في الانقلاب لاسيما المؤسسة العسكرية وفي المؤسسات المهمة في الدولة التركية بحجة العضوية بحركة فتح الله غولن وصل الى (٧٧٩ الف معتقل الى جانب (١٥٠٠٠٠) موقوف عن العمل، الى جانب أقتراح حزمة من التعديلات لإصلاحات قضائية من خلال قوانين تهدف الى أصلاح النظام القضائي ولكن منتقدو هذه الأصلاحات تتخوف من أن هدفها هو محاربة الافكار التي تعارض أردوغان لاسيما قانون مكافحة الإرهاب وأعتقال الصحفيين والمعارضين إذ تفيد بيانات منظمة مراسلون بلا حدود عن (١٣٤) يقبعون في السجون التركية إذ تعد التركيا أكبر سجن في العالم للصحفيين، نتيجة انتقاد سياسات أو توجهات الحزب الحاكم.(٣١)

(٢٩) راغب السرجاني، قصة أردوغان، ط٤، أقلام نشر توزيع ترجمة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ص ١٠٢- ١٠٥.
(٣٠) المصدر نفسة، ص ١٢١.
(٣١) موقع قناة DWعلى شبكة الأنترنيت: **https://www.dw.com**

٦. **نشر تجربة حزب العدالة والتنمية كأنموذج ناجح في المنطقة:** عمل حزب العدالة والتنمية على ترويج تجربته كأنموذج ديمقراطي ناجح في بلد إسلامي واستنساخ هذه التجربة في البلدان العربية والإسلامية لكي تبتعد عن تجارب النظم السياسية الاسلامية الموجودة حاليا كالنموذج الإيراني والسعودي وهي نماذج راديكالية لا تحبذها الدول الغربية على عكس الأنموذج التركي، لكن هذه الرؤية غير واضحة فالرئيس التركي رجب طيب اردوغان يدعو لأقامه دولة علمانية وعدها لا تتعارض مع القيم الإسلامية وعدها ليست ضد الدين، لكنها تكفل الحرية الدينية وتتخذ الحياد أمام مختلف الجماعات الدينية وهي رؤية جديدة للعلمانية إذ بدأ حزب العدالة والتنمية التنظير لها لاسيما ما تسمى العلمانية السلبية والتي يكون دور الدولة يكفل هو إتاحة الممارسة العامة للدين، والعمل ببرغماتية لوضع سياسة ذات مرجعية دينية مع التأكيد الثوابت العلمانية(٣٢)

كما عملت على دعم وتقديم المشورة للأحزاب ذو التوجهات الاسلامية التي تحاول الوصول الى السلطة بعد احداث التغيير في البلدان العربية كحزب الحرية والعدالة القريب من الأخوان المسلمين في مصر، وحزب النهضة في تونس وعدد من الأحزاب التي تقترب من توجهات حزب العدالة والتنمية.(٣٣)

٧. **أعادة النظر بالعلاقة مع أوربا:** بالرغم من أن الاتراك يعدون نفسهم امتداداً الى الغرب وتحاول تركيا الايفاء بالالتزامات التي تطلبها الاتحاد الأوربي واستمرت هذه المساعي في عهد حكومة العدالة والتنمية الا ان هذه الآمال بدأت بالتلاشي وهذا ما أكدته المفوضية الأوربية في تقريرها الصادر في ١٩آيار ٢٠١٩ نتيجة تدهور الاوضاع في المحاكم والسجون وانتهاك حقوق الانسان وعدم استقلالية القضاء والانزلاق نحو الحكم الاستبدادي وعدت عدة دول اوربية ان تركيا لم تستوفي المعايير الديمقراطية، مما جعل تركيا تهاجم المفوضية عزز ذلك سياستها بالتوجه نحو الشرق.(٣٤)

٨. **تعزيز الدور الإقليمي :** تعد منطقة الشرق الأوسط منطقة مهمة لتركيا لما يمثله من أهمية إستراتيجة وتاريخية لها لذلك عملت تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية دعم وتعزيز العلاقة مع البلدان العربية من أجل دعم التوازن الاستراتيجي في المنطقة في عدد من القضايا لاسيما دعمها للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، إذ عززت تركيا دعمها لهذه القضية بعدها تقود زعامة العالم الإسلامي السني لمواجهة ازدياد النفوذ الإيراني في المنطقة وامتداد هذا النفوذ الى بلدان عربية اخرى

(٣٢) احمد ت كورو، سياسات ذات مرجعية دينية بدون دولة اسلامية هل يمكن حزب العدالة والتنمية التركي نموذجاً للأسلاميين العرب، معهد بروكنجز، الدوحة ،٢٠١٣، ص ص ٢-٥.

(٣٣) جابر عاشوري، مصدر سبق ذكرة،، ينظر الموقع على شبكة الانترنيت: **www.bayancenter.org**

(٣٤) تقرير: مساعي تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي تتلاشى، ينظر موقع DWعلى شبكة الأنترنيت .**www.dw.com**

وازدياد حالة الاحتقان الشيعي السني بعد حرب العراق لذلك جاءت تركيا لتعزيز هذا التوازن، الى جانب الإفادة من القوة الاقتصادية لتركيا وجعلها شريكاً أقتصادياً مهما ودعم عملية الاصلاح في المنطقة، إذ طرحت تركيا نفسها بانها بلد تعمل على تعزيز العلاقات بينها ودول المنطقة لاسيما بعد تبنيها سياسة (لا مشكلات إطلاقاً مع الجيران) وعززت علاقاتها مع سوريا والعراق كذلك مع أيران لمواجهة الحركات الكردية التي تطالب بالانفصال كما عززت علاقاتها مع جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي ومنظمة المؤتمر الإسلامي.(٣٥)

إذ تعزز الدور التركي في العراق لاسيما بعد العام ٢٠٠٣ ونتيجة لتنامي دور أكراد العراق والصلاحيات الكبيرة التي حصلوا عليها وتخوفها من أعلان انفصالهم والذي يشجع أكراد تركيا للحصول على المكتسبات نفسها التي حصل عليها أقرانهم العراقيين الى جانب من أن تكون الأراضي العراقية قواعد لحزب العمال الكردستاني في العراق بدأت تركيا بتوظيف الجانب الديني الطائفي من خلال دعمهم للعدد من القوى السياسية العراقية السنية كذلك توظيف الجانب القومي من خلال دعم القوى التركمانية وعلى وجه الخصوص الجبهة التركمانية لتكون وسيلة لأضاف قدرة الأكراد في ضمان وحدة أقليم كردستان وانفرادهم بالسيطرة على كامل الشمال العراقي.(٣٦)

كما دعمت تركيا عدد من الجماعات الاسلامية بهدف تعزيز دورها في المنطقة من خلال فواعل غير الدول لاسيما جماعة الاخوان المسلمين التي لها فروع في معظم البلدان العربية والإسلامية وقد سبب هذا الدعم الى توتر العلاقة مع بعض الدول العربية لاسيما السعودية والامارات والبحرين ومصر وعدت الدعم التركي له يصب في تهديد استقرار الأنظمة في هذه البلدان مما أدى الى توتر العلاقة بين هذه البلدان وتركيا الى جانب دعم تركيا لقطر في الأزمة الخليجية جعل حالة الصراع تشتد، إذ تحاول تركيا قيادة الإسلام السياسي السني وهذا ما ترفضه السعودية التي تعد نفسها تمتلك الأحقية بهذه الزعامة، الى جانب دعم تركيا الى جماعات الإسلام الجهادي في سوريا لأسقاط نظام بشار الأسد إذ سمحت السلطات التركية المتعاطفين مع القاعدة باستخدام وسائل اعلام تركية للترويج معتقداتهم، إذ غضت المخابرات التركية والشرطة التركية النظر عن نشاط الجماعات المتشددة فبين عامي ٢٠١٣-٢٠١٤ لم تعتقل قوات الأمن التركية سوى (١٤٨) مشتبهاً بالرغم من أن المقاتلين الأجانب الذي يتوافدون الى العراق وسوريا للالتحاق بما يسمى تنظيم داعش وجبهة النصرة من الأراضي التركية، وهذا ماصرح به السفير الأمريكي السابق لدى تركيا فرانسيس ردشادوني «ان الأتراك

(٣٥) مليحة بنلي ألطون إيشيق، سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الأقليمية، ط١، سلسلة محاضرات الأمارات العدد ١٤٥، مركز الامارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية، دبي ، ٢٠١١، ص ص٤-١٤.

(٣٦) بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق المشكلات والآفاق المستقبلية، ط١، ترجمة: مركز الخليج العربي للأبحاث، دبي، ٢٠٠٥، ص ٥٩.

عملوا بنحو صريح مع جماعات بضمنها النصرة» فضلاً عن الدعم العسكري لهذه التنظيمات إذ اصبحت تركيا ممراً لتوريد الأسلحة لهذه التنظيمات بتسهيل من منظمة الاستخبارات التركية(TNIO)، لكن بعد العام ٢٠١٥ بدأت تركيا تشدد الخناق على بعض التنظيمات لاسيما داعش والقاعدة لكن مع غض النظر عن بعضها لاسيما جبهة النصرة بعد الوصول الى تفاهمات مع الولايات المتحدة.[٣٧]

(٣٧) امر الله اوزلو، من الطريق الجهادي السريع الى الملاذ الجهادي الأمن سياسات تركيا الجهادية والامن الغربي، مركز البيان للدراسات، والتخطيط، بغداد، ٢٠١٦، ص ص ٣-١٢، ينظر موقع المركز على شبكة الأنترنيت : www. .bayancenter.org

المبحث الثالث
تحديات السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية

تعاني الرؤية التركية التي تبناها حزب العدالة والتنمية عدة تحديات اثرت على النتائج التي حققها الحزب فهذه السياسة تعد أنها بعيدة عن الواقع الفعلي لتركيا فالأسس العلمانية التي بنيت عليها الدولة التركية واضحة لا يمكن تاؤيل نصوص تفسر تلك الأسس، لاسيما مع وجود قوى رافضة لهذه الرؤية كالجيش والقوى العلمانية التي تعد هذه السياسات تقوض أسس العلمانية، إذ يرى الكاتب والمحلل السياسي إتين محجوبيان «ان سبب ذلك هي مشكلة المشروعية عند الحزب الحاكم فمهما بلغت شعبية هذا الحزب يظل فاقداً الشرعية من وجهة نظر الأيديولوجيا المؤسسة للجمهورية فالكمالية القائمة على دعامتي العلمانية والقومية التركية تطرد خارج شرعيتها تلقائياً كل مالا يمثل اللاعلمانية وللاتركي، وهذا يفسر الحظر المتتالي من قبل المحكمة الدستورية العليا لعدد كبيرمن الأحزاب الإسلامية والكردية، وماعجزت منع المحكمة الدستورية تكفل الجيش في انقلابات عسكرية»(٣٨)

كما أن تنامي الخلافات مع القوى الإسلامية المتحالفة مع العدالة والتنمية كحركة فتح الله غولن: شهدت العلاقة بين حزب العدالة والتنمية وحركة فتح علاقة وثيقة لاسيما إنهم يشتركون بتهديد خطر المؤسستين البيروقراطية والكمالية فالعلاقة التي تربطهما هي علاقة تكافلية فعلى الرغم من اختلاف منهج كل منهما، إذ دعمت الحركة حزب العدالة والتنمية منذ أنتخابات (٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ و٢٠١١) في محاولة منها أن يكون لها دور في السياسة العامة في البلاد وهذا مالا يحبذه عدد من قادة العدالة والتنمية وفي مقدمتهم رجب طيب أردوغان واقتسام السلطة، وهذا ما عبر عنه جميل تشيتشيك المتحدث باسم البرلمان التركي وبشير أتالاي نائب رئيس الوزراء الذين يعدان من القيادات المعادية لتوسع الحركة لاسيما الحركة تسعى للتأثير على صناع القرار وتعيين أتباعها في أماكن مهمة في مؤسسات الدولة الشرطة والسلطة القضائية فأردوغان يريد دعم الحركة بدون ان يكون لها دور وتأثير في الحياة العامة في ظل تنامي دور حزب العدالة والتنمية على مؤسسات الدولة مما جعل التحالف ينتهي وتبدأ حالة من الصراع بين الطرفين لاسيما بعد اتهام الحركة بضلوعها بالانقلاب الفاشل الذي قاده الجيش في العام ٢٠١٦ والذي أعطى لأردوغان حجة لتصفية نفوذ أنصار عبد الله غولن في مؤسسات الدولة.(٣٩)

الى جانب للخلافات العميقة بين قيادات الحزب نتيجة التفرد بالقرار وتحول

(٣٨) بكر صدقي، تركيا تنازع بين شرعيتين، مجلة آفاق المستقبل ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية ، أبو ظبي، العدد٤، اذار، ٢٠١٠، ص ٦٧.

(٣٩) حاقان يافوز، نحو تنوير أسلامي حركة فتح الله غولن، ط١، ترجمة: شكري مجاهد، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر ، ٢٠١٥، ص ص ٢٨٦-٢٨٨.

الحزب الى قيادة عائلية والذي أدى الى انسحاب قيادات مهمة من الحزب كاحمد داود اوغلو رئيس الوزراء السابق وأحد منظري الحزب وتأسيسه حزب معارض تحت أسم حزب المستقبل وعد ان هذا الحزب سيدافع عن العلمانية والمبادئ العلمانية لتركيا وانتقد سياسة حزب العدالة والتنمية وبين انه ليس له هدف سوى الاحتفاظ بالسلطة، ولا يمكن الحصول على مجتمع ديمقراطي بوجود النظام الحالي، ودعا الى دستور جديد يفصل بين السلطات ويلغي النظام الرأسي، وتأتي هذه الانسحابات بعد انسحاب قيادات مؤثرة كنائب رئيس الوزراء السابق علي باباجان ووزير الداخلية الأسبق بشير اطلاي ووزير العدل الاسبق سعد الله ارغين والقيادي السابق حسين تشييليك ودعم غير مباشر الرئيس الأسبق عبد الله غول مما يضعف بدورة قوة الحزب وشعبيته وهذا ما أكده القيادي في حزب العدالة والتنمية رسول طوسون أن «هناك إحصاءات تفيد بأن قرابة ١٪ من الأصوات تؤيد أحمد داود أوغلو، بينما ٧٪ تؤيد باباجان؛ لكن من غير المثبت أن هذه الأصوات هي من مؤيدي حزب العدالة والتنمية أم من باقي الأحزاب الأخرى».(٤٠)

كما ان مبدأ الأخوة الإسلامية الذي ينادي به حزب العدالة والتنمية لتجاوز الاختلافات القومية والدينية أصبح غير كافي وقديم مع تنامي النزعة القومية التركية مع نجاح التجربة الكردية العراقية الى جانب الحكم الذاتي لأكراد سوريا في المناطق ذي الغالبية الكردية أعطى ذلك الأمل لدى أكراد تركيا ان تطبق في المدن ذي الغالبية الكردية في تركيا لكن من حملات الجيش والشرطة لملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني في المدن الى جانب أغلاق وعزل عدد من رؤساء بلديات اكراد بحجة صلتهم بالإرهاب ومراقبة الأحزاب الكردية الرسمية كحزب الشعوب الديمقراطية ومحاكمة عدد كبير من قياديه وأعضائه وما رافق ذلك من انتهاكات لحقوق الأنسان جعل شعبية العدالة والتنمية في تضاؤل، كما ان التركيز على الخطاب الطائفي لاسيما الهوية السنية أبعده من تصنيفه من أحزاب يمين الوسط ذي الصبغة الاصلاحية ولعل تصريح اردوغان لهوية زعيم حزب الشعاب الجمهوري كمال قليتش دار أوغلو بهويته العلوية خلال أنتخابات ٢٠١١ لكسب الجمهور المتدين، كذلك توظيف الحرب في سوريا بكونه صراع بين العلويين الذي يمثلهم الاسد وقمعهم للسنة الذين يمثلون غالبية السكان. كل ذلك هلا آثار سلبية مستقبلية على الاستقرار الداخلي في تركيا.(٤١)

(٤٠) زاهر بيك، بعد افتراق باباجان وداود أوغلو عن أردوغان.. أي مستقبل ينتظر العدالة والتنمية التركي، ينظر موقع الجزيرة على شبكة الأنترنيت: www.aljazeera.net

(٤١) حزب العدالة والتنمية والسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، ترجمة وتحرير: مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ورشة عمل، ايار ٢٠١٦، ص ٩.

الخاتمة

استطاع حزب العدالة والتنمية أعادة بلورة وصياغة جديدة للجمهورية التركية تبتعد عن القيم العلمانية التي أرساها اتاتورك من خلال تفسير جديد لهذه المبادئ تخدم اهداف وإيديولوجية الحزب إذ وضع استراتيجية هدفها الاستمرار بالتمسك بالسلطة من خلال توظيف البعد الديني في تعزيز شعبيته داخل المجتمع التركي ذو الغالبية المسلمة من جهة مع القضاء على أية معارضة لهذه السياسات سواء القوى العلمانية المدافعة عن الثوابت العلمانية للدولة أو من القوى التي كانت متحالفة معه كحركة عبد الله غولن بل وصل الى قيادات مؤثرة داخل الحزب مما ادى الى ذهاب الحزب والبلد الى نظام الحزب الواحد والاستبداد بالسلطة والذي يجعل تركيا تبتعد عن التعددية ووضمان الحريات العامة ، كما أن السياسات الإقليمية التركية والتحول من سياسة تصفير المشكلات الى قيادة التغيير أدت الى دخول تركيا في عداء من حلفاء تركيا الإقليميين سواء من دول الخليج لاسيما المملكة العربية السعودية والتنافس على زعامة العالم السني الى جانب وقوفها الى جانب قطر في الازمة الخليجية ودعم الإخوان المسلمين التي تعده البلدان الخليجية ومصر مهدداً لأمنها، أضافة الى الجماعات المسلحة الجهادية في سوريا كجبهة النصرة والتدخل في ليبيا بدعم حكومة الوفاق مما وسع حدة الخلاف والصراع مع هذه الدول والبلدان الاوربية تعد هذا التوسع في النفوذ التركي مهدداً لأمنها ومناطق نفوذها بعد اتفاقية تقسيم الحدود البحرية وخطط تركيا في اقمة قواعد عسكرية داخل الأراضي الليبية، أضافة الى برود العلاقة التركية مع الولايات المتحدة بعد تقاربها من روسيا.